خلية الإعلام و الإتصال

معرض الصحافة لنهار اليوم

الخميس 16 جويلية 2026

من أجل استعادة طاقته ودعم 600 مستثمرة فلاحية

الأغواط.. مشروع لإعادة تأهيل سدّ تاجموت الجوفي

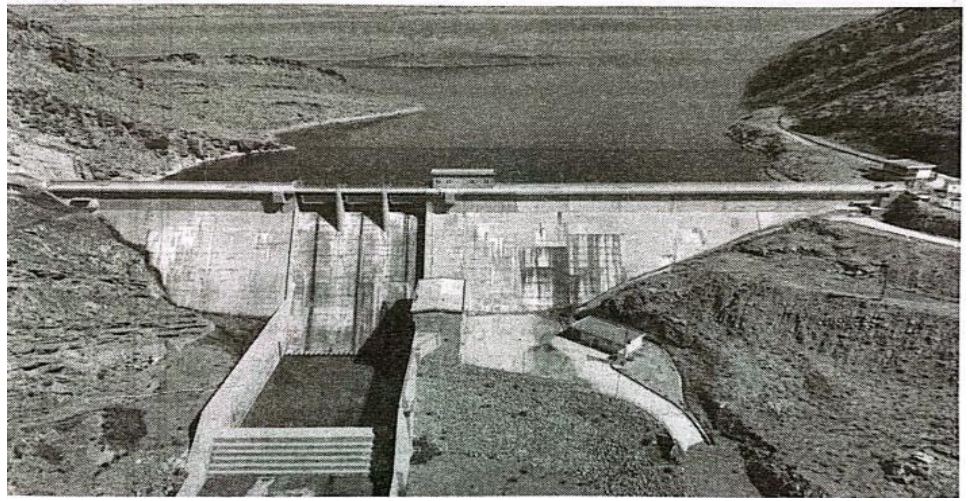

الأغواط إنجاز مشاريع مرافقة للقطاع الفلاحي، من بينها مركز جديد لتخزين الحبوب ضمن برنامج يهدف إلى رفع القدرات التخزينية بالولاية، التي بلغت حاليا 968.600 قنطار. كما يجري إنجاز صومعة استراتيجية بسعة مليون قنطار.

وأكدت السلطات الولائية أن هذه المشاريع تندرج ضمن برنامج يهدف إلى تعزيز البنية التحتية الداعمة للفلاحة، وتحسين استغلال الموارد المائية، ودعم حملات الحصاد والدرس، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي ودعم التنمية المحلية.

الاغواط: موسى دباب

يهدف المشروع، حسب مصالح الولاية، إلى إعادة السد إلى طاقته السابقة، المقدرة بـ 600لتر في الثانية، بما يمكن من ضمان تموين نحو 600 مستثمرة فلاحية بالمياه، واستعادة دوره في سقي بساتين تاجموت، التي تمثل أحد أهم مقومات النشاط الزراعي بالمنطقة.

ووفق المعطيات الرسمية، بلغت نسبة تقدّم الأشغال 64 بالمائة، على أن يتمّ استلام المشروع خلال شهر سبتمبر المقبل، كما جرى التأكيد على ضرورة تسريع وتيرة الإنجاز، والالتزام بآجال التسليم، مع التقيد بمعايير الجودة في التنفيذ.

ويعد سد تاجموت من أقدم السدود الجوفية في المنطقة، إذ يعود تاريخ إنشائه إلى أربعينيات القرن الماضي، قبل أن يدخل حيز الاستغلال خلال خمسينيات القرن نفسه. ومنذ ذلك الحين، ظل يشكّل المورد المائي الرئيسي لسقي بساتين تاجموت والمزرعة النموذجية، وأسهم في استقرار النشاط الفلاحي بالمنطقة.

وفي إطار دعم الأمن الغذائي، تواصل ولاية

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

16-07-2026

عمليات تنموية هامة ببلدية طامزة

خنشلة.. قرى تستفيد من الربط بالمياه والغاز

شهدت عدة قرى ببلدية طامزة الواقعة على بعد 20 كيلومتر جنوب عاصمة لولاية، من عمليات تنموية جديدة وهامة في قطاعي الري والطاقة، وذلك في إطار سعي السلطات المحلية والمركزية على الرفع من مستوى الإطار المعيشي وتزويد كافة السكان بالمرافق والخدمات الضرورية خاصة سكان القرى والمداشر البعيدة والتي لم تستفي حقها من التنمية.

خنشلة: اسكندر لحجازي

تمّ رصد مشروع هام لربط ثلاث قرى بالمياه الصالحة للشرب تلبية لطلب السكان وعملا على إحداث توازن تنموي بين البلديات في هذا المجال وتثبيت السكان في منازلهم بالأرياف، خاصة بما يساعد على إحداث حركية فلاحية بالبلديات.

وشهت البلدية تثبيت وتنصيب ورشات الأشغال الخاصة بهذه المشاريع على مستوى 03 قرى أولها قرية "عين ألمتي" يتضمن توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لتموين أكثر من 90 سكنا، بمدة إنجاز محددة بـ04 أشهر، والمشروع الثاني بقرية "شير العيزار" يتضمن تموين أكثر من 50 مسكنا بالمياه بمدة إنجاز محددة بـ03 أشهر، هذا إلى جانب مشروع انجاز شبكة جديدة للمياه الصالحة للشرب لفائدة سكان قرية "ترقزي" لـ 30 مسكنا بمدة انجاز 03 أشهر.

وقد وجّه والي خنشلة سليم حريزي في هذا الشأن تعليمات لمقاولات الإنجاز تقضي بضرورة الالتزام بالمعايير التقنية المعمول بها واحترام آجال الانجاز المحدّدة في الاتفاقية لتسليم هذه المشاريع الحيوية في وقتها بما يضمن دخولها حيز الخدمة للمستفيدين منها.

وفي سياق متصل استفادت قرية "شاندقومة" بذات البلدية من مشروع جديد للربط بغاز المدينة حيث تم فتح تحقيق عمومي مسبق للترخيص لممارسة حق ارتفاقات المنفعة العمومية لفائدة شركة سونلغاز خاص بمشروع شبكة نقل الغاز ومحطة استرخاء الغاز لربط منطقة شاندقومة بالغاز.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

16-07-2026

تسخير فرق تقنية من عدة ولايات لإنجاح حملة إصلاح تسربات المياه بتبسة

» انطلقت بولاية تبسة، الحملة التضامنية الثانية لسنة 2026 لإصلاح تسربات المياه عبر أحياء مدينة تبسة وبلدية الونزة، تحت إشراف والي الولاية، في إطار الجهود الرامية إلى تحسين الخدمة العمومية للمياه والحد من ضياع المورد المائي وضمان استمرارية التزوّد بالماء الصالح للشرب.

وأكد والي الولاية لدى إشرافه على إعطاء إشارة انطلاق الحملة، ضرورة التدخل الفوري لمعالجة مختلف التسربات والأعطاب التي تمس شبكات التوزيع، بما يضمن تموين المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بانتظام ويحافظ على هذا المورد الحيوي.

وتهدف الحملة إلى استرجاع كميات معتبرة من المياه المهدورة، من خلال إصلاح أكبر عدد ممكن من التسربات المسجلة على مستوى شبكات التوزيع، بما يسهم في تحسين مردودية الشبكات وتعزيز استقرار التزويد بالماء الشروب.

وأوضحت الجزائرية للمياه، وحدة تبسة، أن هذه العملية جاءت عقب عمليات تشخيص تقنية ميدانية، إلى جانب الشكاوى الواردة من المواطنين عبر مراكز الاستقبال والخلية الإعلامية والمركز الهاتفي والصفحات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم إحصاء عدد معتبر من التسربات التي تستوجب التدخل العاجل.

وفي هذا الإطار، سخرت المؤسسة فرقا تقنية متخصصة من وحدات سوق أهراس، أم البواقي، مروانة، البويرة، تيزي وزو، برج بوعريريج، سطيف، باتنة، بسكرة، خنشلة، عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة وميلة، إلى جانب الفرق المحلية التابعة لوحدة تبسة، مع توفير الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لضمان نجاح الحملة.

وأشارت المؤسسة إلى أنها تمكنت خلال سنة 2024 من إصلاح 4279 تسربا من أصل 4406 تسربات مسجلة عبر البلديات المسيرة، ما سمح باسترجاع 235.506 أمتار مكعبة من المياه، فيما تم خلال سنة 2025 إصلاح 3863 تسربا من أصل 4635 تسربا واسترجاع 156.207 أمتار مكعبة، وهو ما يعكس أهمية مواصلة عمليات الكشف المبكر عن التسربات ومعالجتها.

ودعت الجزائرية للمياه المواطنين إلى المساهمة في إنجاح الحملة، من خلال التبليغ عن مختلف التسربات عبر الرقم الأخضر 1593 أو الأرقام المخصصة لذلك، إضافة إلى الصفحة الرسمية للجزائرية للمياه - وحدة تبسة على موقع "فايسبوك"، بما يسمح بتسريع التدخلات والحد من ضياع المياه.◆

بوزقارة رشيد

الحياة
elhayat.net
اخبارية وطنية شاملة
16-07-2026

لضمان الأمن المائي بسواعد وطنية وتكنولوجيا مطورة محليا

اتفاق بين قطاعي «الري» و«المؤسسات الناشئة» لتسريع إدماج المقاولاتية الوطنية في المشاريع التنموية

أكد كل من وزير الري، لوناس بوزقزة، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، نور الدين واضح، على الأهمية الاستراتيجية لتسهيل وتسريع إشراك المؤسسات المصغرة والناشئة في مشاريع قطاع الري.

فاطمة.ر

ترأس كل من وزير الري لوناس بوزقزة، ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، نور الدين واضح، لقاء تنسيقيا تم خلاله الاتفاق على تسهيل إشراك المؤسسات المصغرة والناشئة في مشاريع قطاع الري وتسريع وتيرته.

وجرى اللقاء بحضور المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية «ناسدا»، بلال عشاشة، والمدير العام للمسرع العمومي «لجيريا فنتشر»، إلياس عبدون، والمدير العام للشركة المياه والتطهير للجزائر «سيال»، محمد رضا بوداب.

وفي كلمة ألقاها بالمناسبة، أكد بوزقزة أن هذا اللقاء يندرج في إطار تجسيد رؤية الدولة الرامية إلى توسيع مساهمة المؤسسات الناشئة والمصغرة في إنجاز المشاريع التنموية، لا سيما تلك التابعة لقطاع الري، من خلال آلية المناولة بما يتيح لها فرصا حقيقية للاندماج في الدورة الاقتصادية الوطنية والإسهام الفعلي في التنمية.

وأبرز في هذا السياق الإرادة المشتركة لتوطيد جسور التعاون بين قطاعي الري، واقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، بغية فتح آفاق جديدة أمام هذا النوع من المؤسسات لتصبح شريكا فاعلا في إنجاز المشاريع الوطنية، وتساهم بخبراتها وابتكاراتها في تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية وترسيخ ثقافة الاعتماد على الكفاءات الجزائرية».

واعتبر وزير الري أن المحافظة على الديناميكية التي يعرفها قطاعه اليوم «تستوجب توسيع دائرة المشاركة وإدماج المؤسسات الناشئة والمصغرة ضمن مختلف مراحل الإنجاز، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية الذي ما فتئ يؤكد في مختلف المناسبات، وآخرها خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، على ضرورة مرافقة هذه المؤسسات وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد الوطني باعتبارها رافدا أساسيا للنمو والتنويع الاقتصادي».

وهنا، أكد أن تطوير المرفق العمومي للمياه لم يعد يقتصر على إنجاز الهياكل والمنشآت، وإنما أصبح مرتبطا أيضا بالتحول الرقمي، «والابتكار، والذكاء الاصطناعي، وحسن استغلال البيانات، واعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة في تسيير الموارد المائية.

من جانبه، أكد واضح أن المؤسسات المصغرة والناشئة باتت تمتلك قدرات معتبرة تؤهلها للمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف قطاع الري، من خلال ضمان الأمن المائي بسواعد وطنية وتكنولوجيا مطورة محليا، في إطار اقتصاد مبني على الثقة في الشباب والابتكار.

وأضاف بأنه من شأن التطبيقات الذكية وأنظمة المراقبة والتحكم والحلول الرقمية والتقنيات الحديثة الخاصة بتسيير المياه، التي تطورها المؤسسات الناشئة الجزائرية، المساهمة في تحسين الأداء، ترشيد الاستغلال والرفع من جودة الخدمة العمومية.

وخلال هذا اللقاء، قدم المدير العام ل«سيال» عرضا أوضح فيه أن الشركة شرعت سنة 2025 في بناء منظومة متكاملة للتعاون مع المؤسسات الناشئة، وفق مقاربة تقوم على الابتكار المفتوح والاعتماد على الكفاءات الوطنية وتشجيع الحلول التكنولوجيا المطورة في الجزائر.

كما وقعت شركة «سيال» في مارس 2025 بروتوكول اتفاق مع وكالة «ناسدا» بهدف مرافقة المؤسسات المصغرة وتشجيع مساهمتها في انجاز المشاريع والخدمات المرتبطة بقطاع المياه والتطهير. وأسفر هذا الاتفاق عن إدماج 10 مؤسسات مصغرة في مجال تنفيذ عمليات تركيب ونزع العدادات، في إطار صفقات بقيمة 60 مليون دج، مشيرا إلى أن ذلك مكن من تحقيق عدة أهداف منها الرفع من نجاعة التدخلات الميدانية، وتحسين جودة الخدمة، وتكريس مبدأ المناولة كآلية لتنمية النسيج الاقتصادي الوطني.

وتم أيضا التوقيع على بروتوكول اتفاق آخر مع المسرع العمومي «لجيريا فنتشر» في 2025 بهدف استقطاب المؤسسات الناشئة القادرة على تطوير حلول مبتكرة تستجيب لاحتياجات الشركة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والنجاعة العملياتية.

وسمح هذا التعاون بإطلاق عدة ورشات من بينها مشروع إعادة هيكلة نظام معلومات الزبائن SIC ومشروع تجهيز «سيال» بتحكمات صناعية وأنظمة إشراف تنتجها مؤسسة ناشئة بسطيف، فضلا عن مشروع إنجاز نموذج أولي محلي الصنع لعداد مياه ذكي.

بدوره، أبرز المدير العام لوكالة «ناسدا» القدرات التي تتمتع بها المؤسسات المصغرة الوطنية والتي تمكنها من المساهمة في بلوغ الأهداف التنموية للبلاد، مشيرا في هذا الصدد إلى وجود 210 مؤسسة مصغرة تنشط سلسلة قيم قطاع الري.

صوت الأحرار
www.sawtalahrar.dz
16-07-2026

سكيكدة: افتتاح ورشة أشغال مشروع محطة تحلية مياه البحر

■ افتتحت ورشة أشغال مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر، ببلدية بن مهيدي (ولاية سكيكدة) بطاقة إنتاجية تقدر بـ 140 ألف متر مكعب م3حيث جرت مراسم افتتاح الورشة تحت إشراف الرئيس المدير العام لسوناطراك، نور الدين داودي، رفقة والي سكيكدة، السعيد اخروف بحضور الرئيس المدير العام للشركة القابضة "سوناطراك للأنشطة الخارجية وتسيير وخدمات الدعم" والرؤساء المدرين العامين لكل من الشركة الجزائرية لتحلية المياه، والمؤسسة الوطنية للقنوات، إلى جانب ممثلي السلطات المحلية وإطارات مسيرة للمجمع.

وستتمتع هذه المحطة بعد دخولها حيز الخدمة بقدرة 140 ألف م3 ستوجه منها 100 ألف م3 يوميا إلى المنطقة الصناعية بسكيكدة، فيما تستفيد شركة الجزائرية للمياه من 40 ألف م3 يوميا.

وسيتم إنجاز المشروع في أجل لا يتجاوز 24 شهرا "وفق أعلى المعايير التقنية والهندسية"، يضيف البيان الذي أوضح بأن الشركة الجزائرية لتحلية المياه ستشرف على إنجازه، فيما ستتولى المؤسسة الوطنية للقنوات تنفيذ أشغاله، وكلتا الشركتين فرع لمجمع سوناطراك.

وأكد البيان بأن هذه الخطوة التي تندرج في إطار تجسيد توجيهات السلطات العليا للبلاد تجسد التزام مجمع سوناطراك بمواصلة إنجاز المشاريع الاستراتيجية بما يسهم بدعم الأمن المائي وتعزيز التنمية المستدامة وترسيخ السيادة المائية الوطنية.

www.al-fadjr.com
الفجر
يومية وطنية إخبارية

16-07-2026

RESSOURCES EN EAU

Une mission du ministère en inspection à Médéa

UNE DÉLÉGATION composée de cadres centraux du ministère de l'Hydraulique s'est rendue dans la wilaya de Médéa où elle s'est enquise de la situation du secteur. Cette mission, reçue par le wali, s'inscrit dans le cadre du suivi continu du secteur des ressources en eau en matière d'amélioration de la qualité des services fournis aux citoyens, a-t-on appris dans un communiqué de la wilaya. La visite d'inspection a permis de passer en revue la situation du secteur de l'hydraulique, de faire le point sur les principaux projets en cours et d'échanger sur les diverses préoccupations et difficultés sur lesquelles butent encore la réalisation des programmes alloués et en cours de réalisation. Les échanges ont été consacrés à l'étude des solutions adéquates en vue d'améliorer l'approvisionnement des habitants, Dans un communiqué relatif à la visite de cette mission du ministère, la direction de l'hydraulique de Médéa a indiqué que «la visite a pour but d'évaluer la situation actuelle du secteur dans la wilaya et l'examen de l'état des services publics et le programme d'investissement du secteur de l'irrigation». Il est également indiqué que la mission a donné des directives en vue de l'amélioration du service public de distribution d'eau et de relance des projets d'investissement public dans le secteur de l'irrigation, en veillant à leur achèvement dans les délais contractuels afin d'imprimer une dynamique au développement local et de répondre aux besoins des habitants de la wilaya de Médéa.

Il faut savoir que la wilaya de Médéa a bénéficié d'un important programme d'investissement en matière d'alimentation en eau potable (AEP) qui a permis de réduire le déficit enregistré via un renforcement capacitaire de stockage, de réalisation de forages et d'adduction d'eau potable à partir de 3 systèmes d'alimentation d'eau en provenance du barrage de Koudiet Acerdoune (W.Bouira), du barrage Ghrib (W. Aïn Defla) et des forages du champ de captage de Birine (W.Djelfa).

Compte tenu de l'important volume d'investissement inscrit en faveur du secteur de l'hydraulique à travers les différents programmes de développement, la situation de l'alimentation en eau potable tend à se stabiliser par une plus grande fréquence, selon Nasreddine Bechani, directeur de l'hydraulique de la wilaya de Médéa.

Car, dira-t-il, la fréquence de la distribution de l'eau potable au niveau du chef-lieu de wilaya qui était de 1j/6 est passée à 1j/3, est une amélioration résultant de l'augmentation du quota alloué à la wilaya de Médéa à partir du barrage Koudiet Acerdoune (Wilaya de Bouira), d'un volume de 10 000 m3/j à travers le réseau de transport Sebah-Ben Chicao réalisé entre 2024 et 2025.

«Le chef-lieu de wilaya bénéficie d'une autre augmentation de la production de la chaîne La Chiffa qui est passée de 8 000 m3 à 10 000 m3, soit un volume total de plus de 12000 m3 pour la seule ville de Médéa. Il en est de même des 33 autres communes qui ont enregistré des améliorations de leurs quotas d'eau potable, dont les fréquences de distribution sont passées de 1j/6 à 1j/3 voire moins à la suite de l'augmentation de la production qui est passée à un volume de 85000 m3».

LE JEUNE INDÉPENDANT

16-07-2026

PARTICIPATION DES MICROENTREPRISES ET DES START-UP DANS LES PROJETS HYDRAULIQUES

Un marché de 60 millions DA

Les moyens de faciliter l'implication des microentreprises et des start-up dans les projets du secteur de l'hydraulique et d'en accélérer la réalisation ont été au cœur d'une réunion de coordination présidée par le ministre de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, et le ministre de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Micro-entreprises, Noureddine Ouadah. La réunion s'est déroulée en présence du directeur général de l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (NESDA), Bilal Achacha, du directeur général de l'accélérateur public Algeria Venture, Lyès Abdoun, ainsi que du directeur général de la Société des eaux et de l'assainissement d'Alger (SEAAL), Mohamed Reda Boudab. Dans une allocution prononcée à cette occasion, M. Bouzegza a souligné que « cette rencontre s'inscrivait dans le cadre de la concrétisation de la démarche de l'État visant à élargir la contribution des startups et des microentreprises à la réalisation des projets de développement, notamment ceux relevant du secteur de l'hydraulique, à travers le mécanisme de la sous-traitance, de manière à leur offrir de réelles opportunités de s'intégrer au circuit économique national et de contribuer effectivement au développement». Il a, dans ce sens, mis en relief « la volonté commune de consolider les passerelles de coopération entre le secteur de l'Hydraulique et celui de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des micro-entreprises, à l'effet d'ouvrir de nouvelles perspectives à ce type d'entreprises pour qu'elles deviennent un partenaire actif dans la réalisation des projets nationaux, et qu'elles contribuent, par leur expertise et leurs innovations, au renforcement des capacités de production nationales ainsi qu'à l'ancrage de la culture de l'autonomie basée sur les compétences algériennes ».

UN LEVIER DE CROISSANCE

Le ministre de l'Hydraulique a, par ailleurs, estimé que « le maintien de la dynamique que connaît aujourd'hui son secteur exige d'élargir le cercle de participation et d'intégrer les startups et les micro-entreprises dans les différentes phases de réalisation, conformément aux orientations du président de la République », qui n'a eu de cesse de souligner, à diverses occasions, la dernière étant la récente réunion du Conseil des ministres où l'accent a été mis sur « la nécessité d'accompagner ces entreprises et de leur permettre de s'intégrer dans l'économie nationale en tant que levier essentiel de la croissance et de la diversification économique ». Le ministre a, à ce titre, souligné que « le développement du service public de l'eau ne se limite pas à la réalisation d'infrastructures et d'ouvrages, mais qu'il est désormais tributaire de la transition numérique, de l'innovation, de l'intelligence artificielle (IA), de l'exploitation optimale des données et de l'adoption de solutions technologiques modernes dans la gestion des ressources en eau ». Pour sa part, M. Ouadah a affirmé que « les micro-entreprises et les start-up possèdent désormais des capacités importantes les habilitant à contribuer efficacement à la réalisation des objectifs du secteur de l'hydraulique, à travers la garantie de la sécurité hydrique par des compétences algériennes et une technologie développée localement, dans le cadre d'une économie fondée sur la confiance en les jeunes et l'innovation ». Il a ajouté que « les applications intelligentes, les systèmes de surveillance et de contrôle et les solutions numériques, ainsi que les techniques modernes de gestion de l'eau, développées par les start-up algériennes, sont susceptibles de contribuer à améliorer la performance, à rationaliser l'exploitation et à augmenter la qualité du service public ».

SEAAL MISE SUR L'INNOVATION LOCALE

Lors de la rencontre, le DG de la SEAAL a présenté un exposé dans lequel il a souligné que « la société a procédé, depuis l'année 2025, à la construction d'un système intégré de coopération avec les start-up au titre d'une approche, basée sur l'innovation ouverte et la sollicitation des compétences nationales, voire l'encouragement de solutions technologiques développées en Algérie ». En mars 2025, la SEAAL a signé un protocole d'accord avec l'Agence NESDA, visant à accompagner les micro-entreprises et à encourager leur contribution à la réalisation de projets et à la prestation de services liés au secteur de l'eau et de l'assainissement. Cet accord a permis l'intégration de dix micro-entreprises dans les opérations de pose et de dépose de compteurs, dans le cadre de marchés d'un montant global de 60 millions de dinars, soulignant que cette démarche a contribué à augmenter l'efficacité des interventions sur le terrain, à améliorer la qualité du service et à consacrer le recours à la sous-traitance en tant que levier de développement du tissu économique national. Par ailleurs, un autre protocole d'accord a été signé en 2025 avec l'accélérateur public Algeria Venture, dans le but d'attirer des start-up en mesure de développer des solutions innovantes répondant aux besoins de l'entreprise, notamment dans les domaines de la numérisation, de l'intelligence artificielle et de l'efficacité opérationnelle. Cette coopération a permis le lancement de plusieurs chantiers, à l'instar du projet de restructuration du système d'information de la clientèle (SIC) et de celui visant à doter la société « SEAAL » d'automates industriels et de systèmes de supervision fabriqués par une start-up basée à Sétif, outre le projet de réalisation d'un prototype de compteur d'eau intelligent de fabrication locale. De son côté, le DG de l'Agence « NESDA » a mis en exergue les capacités dont disposent les micro-entreprises nationales, à même de leur permettre de contribuer à la réalisation des objectifs de développement du pays, soulignant, à ce propos, la présence de 210 micro-entreprises activant dans la chaîne de valeur du secteur de l'hydraulique.

L.Z.

Le Courrier d'Algérie
L'INFORMATION AU QUOTIDIEN
16-07-2026

RESSOURCES EN EAU

L'apport des start-up mis en avant

LE MINISTRE de l'Hydraulique, Lounès Bouzegza, et le ministre de l'Économie de la connaissance, des Start-up et des Microentreprises, Noureddine Ouadah, ont présidé une rencontre consacrée à l'implication des start-up et des microentreprises dans les projets du secteur des ressources en eau.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre des orientations des hautes autorités du pays visant à renforcer la participation de ces entités aux projets de développement, notamment à travers le recours à la sous-traitance. Dans son intervention, M. Bouzegza a affirmé que l'intégration des start-up et des microentreprises dans les projets du secteur constitue un choix stratégique traduisant la volonté de l'État de soutenir l'innovation et de valoriser les compétences nationales. Il a souligné que le secteur des Ressources en eau connaît une transformation accélérée grâce à la numérisation et à l'adoption de solutions technologiques intelligentes, destinées à améliorer la gestion des ressources hydriques, accroître les performances des infrastructures et renforcer la qualité du service public de l'eau.

Le ministre a également indiqué que cette démarche s'inscrit dans les efforts de diversification de l'économie nationale, de promotion de la production locale et de création d'un environnement favorable à l'intégration des start-up et des microentreprises dans les grands projets. Selon lui, cette ouverture permettra à ces entreprises de proposer des solutions innovantes à forte valeur ajoutée au service du développement national.

De son côté, M. Ouadah a mis en avant les progrès réalisés par les start-up algériennes dans le développement de solutions numériques et technologiques innovantes. Il a insisté sur la nécessité de les accompagner et de faciliter leur accès aux projets de développement afin d'accélérer la transformation numérique et de renforcer la compétitivité de l'économie nationale.

La rencontre tenue mardi, au Centre de formation de la Société des Eaux et de l'Assainissement d'Alger (SEAAL), a été ponctuée par des interventions portant sur les dispositifs d'accompagnement des start-up et des microentreprises, les opportunités de partenariat ainsi que les solutions technologiques susceptibles d'améliorer la gestion des ressources en eau et les performances des infrastructures du secteur.

Les participants ont également pris part à des échanges qui ont permis de partager leurs visions, de soulever les préoccupations du terrain et d'identifier des pistes pour renforcer la coopération entre les différents acteurs.

À l'issue de cette rencontre, les deux ministères sont convenus de poursuivre les réunions de coordination et d'ouvrir de nouveaux espaces de concertation afin de favoriser le partage d'expériences et la concrétisation des idées innovantes en projets opérationnels, visant à renforcer la contribution des start-up et des microentreprises aux projets de développement, conformément aux orientations des hautes autorités du pays en faveur d'une économie fondée sur l'innovation, la compétence, la sécurité hydrique et le développement durable.

Les deux départements ministériels ont également réaffirmé leur engagement à poursuivre leur coordination à travers la mise en place de mécanismes opérationnels garantissant une meilleure intégration des start-up et des microentreprises dans les projets du secteur des Ressources en eau, tout en encourageant le développement de solutions technologiques nationales dédiées à la gestion des ressources hydriques.

Rim Boukhari

LE JEUNE INDÉPENDANT

16-07-2026

الأمن المائي.. استثمارات استراتيجية ورقمنة ذكية ترسخ السيادة المائية

يشكل الأمن المائي، اليوم، أحد أبرز الرهانات الاستراتيجية التي تعكس توجه الجزائر نحو ترسيخ التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية، في ظل التحديات المناخية والضغوط المتزايدة على الموارد المائية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، تواصل الدولة تنفيذ مشاريع هيكلية واستثمارات كبرى لتأمين الموارد المائية، وتطوير البنى التحتية، وتحسين كفاءة التسيير والتوزيع، بما يضمن استدامة هذه الثروة الحيوية وتلبية احتياجات المواطنين والقطاعات الاقتصادية عبر مختلف ولايات الوطن.

NEW الأيام

16-07-2026

وتسعى الحكومة من خلال هذا البرنامج التنموي إلى ربط الولايات الداخلية والمناطق المرتفعة بالمصادر غير التقليدية للمياه، وعلى رأسها محطات تحلية مياه البحر، حيث يشمل البرنامج شق شريان مائي حيوي يمتد لـ250 كيلومترا عبر تضاريس جغرافية معقدة، لنقل المياه المحلاة من الساحل نحو الهضاب العليا والمناطق الداخلية لتأمين بدائل مستدامة لتقلبات التساقط المطري وتناقص المياه الجوفية، ما يضمن تدفقاً مستمرا للمياه بغض النظر عن تغيرات الطقس ومواسم الجفاف.

التسيير الذكي والرقمنة الشاملة للحد من الهدر المائي

وبالموازاة مع الاستثمارات الهيكلية في المنشآت، أطلقت وزارة الري خطة طموحة للتسيير الذكي والرقمنة الشاملة للقطاع تتضمن نشر أنظمة متطورة للمراقبة عن بعد، وتعميم العدّادات الذكية على مستوى شبكات التوزيع الكبرى، وتكثيف حملات الرقابة بالتنسيق مع المصالح المحلية لمحاربة ظاهرة التوصيلات العشوائية وسرقة المياه، حماية للثروة المائية الوطنية، ورفعا لنجاعة التوزيع والحد من الهدر المالي والاقتصادي.

حوكمة علمية تعظم مردودية الاستثمارات المائية

وأوضح بوزناد أن الأمن المائي المستدام يتطلب رؤية متجددة لكيفية تسيير وحوكمة هذا القطاع، حيث تحقق هذه الاستثمارات الكبرى أقصى درجات فعاليتها ومردوديتها الاقتصادية عند إدماجها في إطار نموذج تسيير مرن ومترابط، يجمع بين مصادر المياه المختلفة والاحتياجات القطاعية المتنوعة، مع إعطاء الأولوية للابتكار العلمي والبحث الأكاديمي في إيجاد الحلول المناسبة للتحديات الميدانية والضغوط المناخية المستمرة التي تتطلب مرونة عالية في اتخاذ القرار اليومي والمستقبلي.

التخطيط بالأحواض المائية.. مقاربة استراتيجية لإدارة الموارد

وفي سياق طرحه للمقاربات العلمية الحديثة، اقترح المصرح اعتماد التخطيط على مستوى الأحواض المائية كإطار استراتيجي موحد لإدارة قطاع الري بالجزائر، بدلاً من الاقتصار على التقسيمات الإدارية التقليدية للولايات والبلديات، كونه يمثل وحدة طبيعية متكاملة ومستقلة تتشابه وترابط فيها الخصائص المناخية والهيدرولوجية والبيئية، ما يتيح فهم حركة المياه الطبيعية وتأثيرات الاستهلاك البشري والفلاحي عليها بشكل دقيق، ويسمح باتخاذ قرارات تسييرية أكثر نجاعة وتوجيه المشاريع نحو

الرقمنة وتحلية مياه البحر.. ركيزتان لتعزيز الأمن المائي

وفي تصريح خص به "الأيام نيوز"، أكد الأستاذ الباحث بجامعة قالمة، بوزناد عماد الدين، أن الاستراتيجية الحالية التي تنتهجها وزارة الري، والمتمثلة في الدمج بين مشاريع الرقمنة والتوسع الهائل في تحلية مياه البحر، تعد خطوة بالغة الأهمية ومفصلية لتعزيز الأمن المائي في الجزائر، مشددا على أن هذه المشاريع الضخمة والتقنيات الحديثة تمثل وسيلة أساسية ضمن منظومة متكاملة وشاملة لإدارة الموارد المائية بطريقة علمية واستباقية.

استثمارات بـ49 مليار دينار ترسم ملامح تحول هيكلي في قطاع المياه

ويأتي هذا التحليل العلمي تزامنا مع الإعلان الأخير لوزير الري، لوناس بوزقزة، عن تخصيص حزمة استثمارات ومشاريع كبرى تتجاوز قيمتها الإجمالية 49 مليار دينار جزائري لفائدة أربع ولايات، وهو ما يمثل تحولا هيكليا بارزا في خارطة الاستثمارات العمومية الموجهة لقطاع المياه، تزامنا مع تسجيل مؤشرات إيجابية تمثلت في تجاوز نسبة امتلاء السدود الوطنية عتبة الـ60%، وهو ما يمنح السلطات العمومية هامش مناورة مريحا لتنفيذ خططها بعيدة المدى وتأمين الاحتياجات الحيوية للمواطنين.

وأشار المتحدث إلى أن هذه المشاريع العملاقة التي ترتكز على توسيع شبكة محطات تحلية مياه البحر وبرنامج الربط الطموح الممتد على مسافة 250 كلم نحو الولايات الداخلية، إلى جانب خطة الرقمنة والتسيير الذكي تمثل فرصة تاريخية لإعادة صياغة نموذج الحوكمة المائية في الجزائر، عبر الانتقال الكامل من المقاربات الإدارية التقليدية إلى أساليب تسيير علمية واستشرافية تعتمد على البيانات الدقيقة والحلول الذكية والفعالة.

ربط الولايات الداخلية بالمياه المحلاة يعزز استدامة التزويد

وفي تفاصيل المخطط التنموي الجديد، كشف وزير الري، لوناس بوزقزة، أن الغلاف المالي المرصود الذي يتجاوز 49 مليار دينار سيتم توجيهه لتنفيذ حزمة من المشاريع الحيوية في أربع ولايات رئيسية شهدت في الفترات الماضية تذبذبات في التزود بالمياه، حيث تهدف هذه الاستثمارات الكبرى إلى تعزيز البنية التحتية لقطاع الري، وتحسين قنوات الجر والتوزيع، وتجديد الشبكات المهترئة لتقليص نسب التسربات وضمان وصول المياه إلى القرى والمداشر النائية ضمن الولايات المستهدفة.

16-07-2026

كما لفت الباحث بجامعة قالمة إلى أهمية تنويع الموارد المائية عبر دمج مياه التحلية ضمن مزيج متكامل ومتوازن يشمل المياه السطحية المخزنة في السدود، والمياه الجوفية الاستراتيجية، وإعادة تثمين المياه المستعملة المعالجة وتوجيهها بالكامل لقطاعات الري الفلاحي والأنشطة الصناعية، ما يسهم بشكل مباشر في تخفيف الضغط عن الموارد التقليدية وتوفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين مع الحفاظ على استمرارية النشاط الفلاحي والصناعي الحيوي للاقتصاد الوطني.

الذكاء الاصطناعي يعزز كفاءة الشبكات ويحد من التسربات

وفي سياق متصل، أوضح المتحدث أن إدخال التكنولوجيا والرقمنة إلى قطاع الري يمثل ركيزة أساسية لتحسين المردودية الاقتصادية للاستثمارات الضخمة التي تضخها الدولة، حيث يتيح استخدام العدّادات الذكية وأنظمة المراقبة الفورية ونظم المعلومات الجغرافية مدمجة بتقنيات الذكاء الاصطناعي الكشف الفوري عن التسربات المائية في الشبكات وتعديل ضغط المياه في الأنابيب بما يتوافق مع الاستهلاك الفعلي للمواطنين، ما يضمن كفاءة التوزيع ويطيل من العمر الافتراضي للمنشآت ويقلل من تكاليف الصيانة الدورية، فضلا عن مساهمته الفعالة في رصد وإيقاف ظاهرة التوصيلات غير الشرعية لضمان حق التزود العادل لجميع المواطنين.

وختم الباحث بجامعة قالمة، حديثه إلى "الأيام نيوز" بأن تحقيق الأمن المائي المستدام يرتكز على تطبيق إدارة علمية، ذكية، ومتكاملة للموارد المائية تقوم على التخطيط الهيدرولوجي للأحواض المائية، والاعتماد على البيانات الدقيقة والمحيّنة، واستشراف الاحتياجات المستقبلية والسيناريوهات المناخية، مع الاستغلال الأمثل والأكثر عقلانية للموارد التقليدية وغير التقليدية، لتمكين الجزائر من تجسيد سياسة استباقية متكاملة تضمن الأمن المائي والغذائي للبلاد وتدعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة للأجيال الحالية والقادمة.

الأماكن الأكثر احتياجاً طبيعيا، فضلا عن مساهمة هذه المقاربة في تنظيم استغلال المصادر المشتركة وضمان حصة عادلة ومستدامة لكل منطقة بناء على دراسات علمية واضحة تعزز الاستقرار والتوازن الجهوي.

منصة وطنية ذكية لتوحيد البيانات ودعم القرار

ومن بين الحلول الهيكلية التي طرحها الباحث ضرورة التعجيل بإنشاء منصة وطنية ذكية وموحدة لدعم اتخاذ القرار في قطاع الري والموارد المائية، بحيث تكون نظاما معلوماتيا ديناميكيا يعتمد على جمع البيانات الحقيقية والآنية وتحيينها بشكل مستمر بالتنسيق بين وكالات الأحواض المائية، ومديريات الموارد المائية بالولايات، وقطاع الفلاحة لتحديد مساحات الأراضي المسقية واحتياجات المحاصيل، بالإضافة إلى الجماعات المحلية لمراقبة النمو العمراني والسكاني، مدعومين بأنظمة الاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية لمراقبة نسب امتلاء السدود بدقة ورصد التغيرات المناخية الكبرى، وهو ما يتيح تكوين رؤية شاملة ودقيقة بزاوية كاملة حول الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الحالية والمستقبلية لتسريع وتيرة الاستجابة للطوارئ وتوجيه الاستثمارات بفعالية قصوى.

التصنيف الذكي للمناطق يرفع كفاءة توجيه الاستثمارات

وفي إطار دمج التكنولوجيا المتقدمة، دعا بوزناد إلى اعتماد تقنيات التصنيف الذكي لتجميع الولايات والمناطق التي تتشابه في مستوى الإجهاد المائي، ومعدل النمو السكاني، وتوسع المساحات الزراعية، ما يسمح بوضع حلول وسياسات مخصصة وموجهة بدقة لكل إقليم بما يستجيب لخصوصيته الطبيعية والاجتماعية ويضمن توجيه الدعم والاستثمار بكفاءة تامة.

نماذج استشرافية لمواجهة تحديات التغيرات المناخية

وفي شق آخر من تحليله، ركز عماد الدين على أهمية البعد الاستشرافي في تخطيط السياسات المائية لمواجهة تطرف الظواهر المناخية وفترات الجفاف الطويلة، مؤكدا ضرورة ارتكاز التخطيط المائي المستقبلي في الجزائر على نماذج محاكاة علمية تأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات متعددة المتغيرات تشمل تراجع معدلات التساقط، والزيادة السكانية، والتوسع العمراني، وارتفاع الطلب الفلاحي والصناعي تماشيا مع استراتيجية الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ما يسمح بتقدير الاحتياجات الحقيقية للمياه وتوجيه الاستثمارات وبناء المنشآت بشكل استباقي نحو المناطق الأكثر عرضة للعجز المائي لتلافي أي اضطرابات مستقبلا.

NEW الأيام

16-07-2026

مجمع دراسات وإنجازات الري يعقد جمعيته العامة العادية برئاسة السيد بوزقزة

الأربعاء 15 جويلية 2026 20:33

الجزائر - ترأس وزير الري, لوناس بوزقزة اليوم الأربعاء, أشغال الجمعية العامة العادية لمجمع دراسات وإنجازات الري, والتي خصصت للمصادقة على الحسابات الاجتماعية للمجمع بعنوان السنة المالية 2025 واستعراض النتائج المالية والتقنية وتقييم مؤشرات الأداء, حسبما أفاد به بيان للوزارة.

وجرت أشغال الجمعية العامة بمقر الوزارة بحضور الرئيس المدير العام للمجمع وإطاراته وأعضاء الجمعية العامة الممثلين لمختلف القطاعات الوزارية إلى جانب محافظي الحسابات.

وأظهرت الحصيلة المالية لمجمع دراسات وإنجازات الري GERHYD مؤشرات إيجابية حيث ارتفعت النتيجة الصافية ب77 بالمائة مقارنة ب2024 مع نمو الإيرادات بنسبة 65 بالمائة, حسب البيان الذي أشار إلى حسن التحكم في أعباء الاستغلال.

وبالمناسبة, أكد الوزير على ضرورة رفع أداء المجمع وتعزيز تنافسيته, ترشيد استغلال الإمكانيات والالتزام بآجال الإنجاز ومعايير الجودة مع تكثيف الاعتماد على الرقمنة والحلول التقنية الحديثة, وفقا للبيان.

إضافة إلى هذا, أكد السيد بوزقزة على ضرورة مضاعفة الجهود لتسريع إنجاز المشاريع ورفع مختلف التحديات, وتوسيع نشاطات المجمع داخل الوطن وخارجه, والتوجه نحو تخصصات استراتيجية مكملة لنشاطه الأساسي, فضلا عن تثمين الكفاءات الوطنية وتعزيز نقل التكنولوجيا والخبرة الجزائرية.

كما دعا إلى إعداد رؤية استراتيجية للفترة المقبلة, بما يعزز مكانة المجمع كمؤسسة وطنية رائدة في إنجاز المشاريع الكبرى ومواكبة التوجهات التنموية للدولة.

وفي ختام أشغال الجمعية العامة, أشاد الوزير ب"الكفاءات والسواعد الجزائرية التي أثبتت قدرتها على إنجاز المشاريع الكبرى والتحكم في مختلف التخصصات التقنية والهندسية", مؤكدا أن هذه الطاقات تشكل "ركيزة أساسية لتجسيد المشاريع الاستراتيجية للدولة وتعزيز السيادة الوطنية في مجال إنجاز البنى التحتية ومواصلة رفع التحديات بكفاءة واقتدار", وفقا للمصدر ذاته .

يذكر أن مجمع دراسات وانجازات الري يضم 12 ألف عامل موزعين على 10 شركات متخصصة في الدراسات والمراقبة التقنية السدود والتحويلات الكبرى للمياه, شبكات نقل مياه الشرب والربط البحري لمحطات تحلية مياه البحر, محطات معالجة وتصفية المياه المستعملة والتحلية, محطات الضخ والتجهيزات الكهروميكانيكية, التهيئة الهيدروفلاحية حفر الابار العميقة, إنتاج الأنابيب والدعامات الخرسانية فضلا عن أنظمة التحكم عن بعد.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGERIA PRESS SERVICE